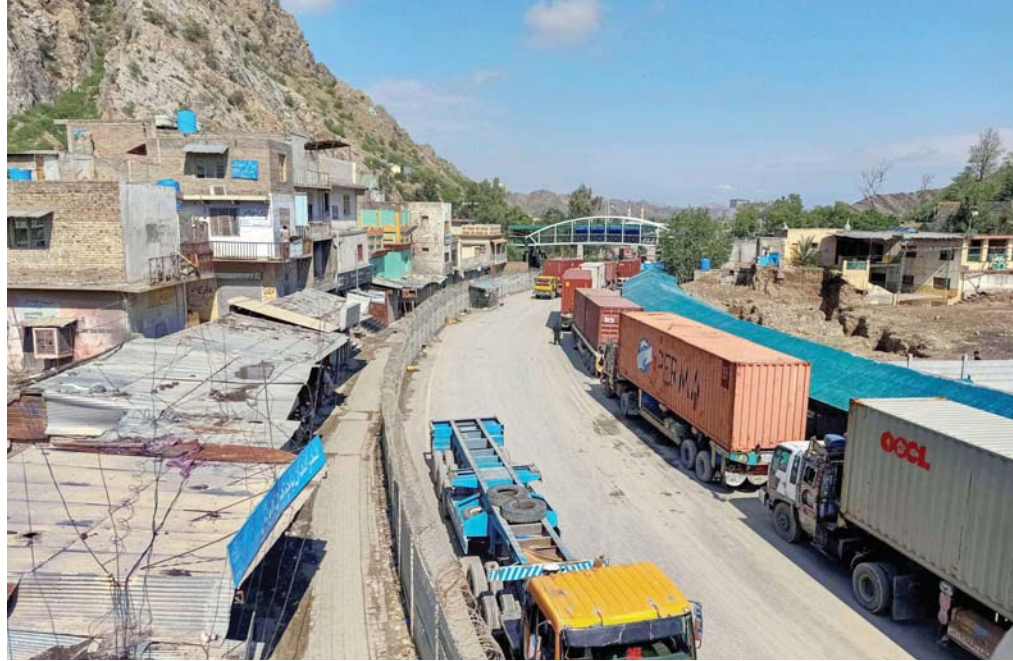


طالبان تقوض مساعي تركيا للتغلغل في آسيا الوسطى

الحركة المتشددة تسيطر على أهم المعابر الحدودية الاستراتيجية



طالبان تضبط الحدود

أخرى أمام التغلغل التركي الاقتصادي والأمني.

ومن المتوقع أن يُحدث الانسحاب الأجنبي من أفغانستان فراغات أمنية وسط تحذيرات دولية من موجات عنف، بينما تحاول تركيا استثمار تلك الفراغات لإيجاد موطئ قدم ثابت وهي التي تراهن على توسيع منافذها الاقتصادية وتمديدها في فضاءات جغرافية استراتيجية حيوية لأمنها القومي.

ويزور مسؤولون من وزارة الدفاع الأميركية الخميس، تركيا لبحث أمن مطار كابول وتباحث الشروط الذي وضعتها تركيا مقابل خدماتها.

وقال مسؤولون أتراك رفضوا الكشف عن هوياتهم إن أعضاء من وزارة الدفاع التركية سيستقبلون الوفد الأميركي لبحث "كل التفاصيل المتعلقة بمواصلة عمل" مطار حميد كرزاي الدولي في كابول.

وبعد لقاء بين الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره التركي، أشادت واشنطن الأسبوع الماضي "بالالتزام الواضح" من جانب أنقرة بلعب "دور أساسي" في ضمان أمن مطار كابول.

وإذا كان الرئيس التركي أقر بأنه تم بحث المسألة خلال محادثاته مع بايدن، فقد قال إن أنقرة ترغب في الحصول على دعم مالي ودبلوماسي ولوجستي لتولي ضمان أمن المطار.

كما تملك قاعدة صناعية ثقيلة وإستراتيجية ضخمة، خاصة أن هذه الأرض كانت قطبا زراعيا وصناعيا هاما أيام الاتحاد السوفييتي، مع وجود قاعدة علمية جد هامة، حيث كانت هذه المنطقة ملتحة في الصناعات مع الأيادي والعقول الصناعية والتقنية السوفييتية، ولا تزال تتوفر على كتلة هائلة من العلماء في مختلف المجالات ممن استقروا فيها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، مع تميزها أيضا بمعدل عمر شبابي عال.

ولم يكن لتربكا بعد إستراتيجي قبل مجيء حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم، فقد كانت الإستراتيجيات التركية آسيا الوسطى وغيرها.

ويرجع الدكتور معروف البخيت سبب ذلك إلى "تشتت عناصر القوة في الدولة، فقد كانت الإستراتيجيات التركية في تلك المرحلة في مواجهة القضايا الداخلية والإقليمية والدولية، حيث تشتتت بين سياسة إدارة التنوع أو سياسة إدارة المتناقضات"، وهذا ما يفسر تاخر ظهور إستراتيجية تركية في دول آسيا الوسطى التي شكلت عبر التاريخ العمق الإستراتيجي لها.

وقد يفتح دعم واشنطن لأنقرة في آسيا الوسطى، إذا ما تم قبول عرضها بخلافة الأميركيين في أفغانستان، منافذ

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المدنية على الهيمنة.

وتطمع تركيا في التوسع أكثر في منطقة آسيا الوسطى الغنية بالمواردات في محاولة لبسط نفوذها وإتقان اقتصادها المتأزم عبر الإستثمار في الزراعات الدائمة التي تعيشها تلك المناطق، متبعة إستراتيجية توسعية تقوم على مرتكزين هامين هما التدخلات العسكرية والقوى الناعمة.

طالبان تؤكد أنها لن تسمح بوجود قوات عسكرية أجنبية بعد انسحاب القوات الأميركية وأن تأمين مطار كابول مهمة الأفغان

وتتمتع دول آسيا الوسطى بثروات طاقية هائلة، إذ يبلغ حجم الغاز الطبيعي فيها 34 في المئة من الاحتياطي العالمي، أما النفط فتبلغ احتياطياته 27 في المئة من الاحتياطي العالمي، بالإضافة إلى ثروات ضخمة من المياه العذبة والباطنية، واحتياطيات هائلة من المعادن والوقن والفحم ما يجعلها إحدى أغنى مناطق العالم بامتياز.

إسبانيا تجازف بالعفو عن الانفصاليين الكتالونيين المسجونين

مرة واحدة قبل أن تعلق المحادثات بسبب وباء كوفيد - 19.

ومن المتوقع أن تستأنف سريعا بعد اجتماع مرتقب في وقت لاحق هذا الشهر بين سانشيز والرئيس الكتالوني الجديد بييري أراغونيس، العضو المعتدل في "حزب اليسار الجمهوري لكتالونيا" الأكثر انفتاحا بكثير على التفاوض من سلفه كيم تورا المنتمي لحزب "معا من أجل كتالونيا" الأكثر تشددا.

مطلوبون يستعدون أن يتخلل الانفصاليون في كتالونيا بعد العفو عن قادتهم ومطالبهم بتنظيم استفتاء لتقرير المصير

ويستعد أن يتخلل الحراك المطالب بالاستقلال في الإقليم الواقع في شمال شرق البلاد عن أهدافه الأبرز المتمثلة في الحصول على عفو عن جميع الموقوفين في سبب 2017 للاستقلال فضلا عن تنظيم استفتاء لتقرير المصير، بموافقة مدريد هذه المرة. ورفضت الحكومة الإسبانية بشدة المطالبين.

ويشير خبير العلوم السياسية في جامعة برشلونة ذات الحكم الذاتي أوريول بارتوموس إلى أن قرارات الصفا عن المحكومين تفسح المجال لتحريك الأمور في كتالونيا، حيث ازداد التأييد للاستقلال على مدى العقد الماضي. وقال "في اللحظة التي يتم فيها إخراج السجناء من المعتدلة"، يزول العامل الذي يستخدمه الانفصاليون لتحشد أنصارهم من أجل التحرك وبالتالي "تجبر الحركة المطالبة بالاستقلال على إعادة التفكير" في الأمر.

وتابع أنه حتى وإن تمسكوا بمواقفهم علنا، "فسيفتح فصل جديد خلف الكواليس". ودعا أراغونيس الأسبوع الماضي إلى عفو واستفتاء جديد أثناء زيارته بوجيمون في بلجكا، حيث فر الأخير بعد أزمة الاستقلال، فيما شدد كلاهما على أن الصفا عن مدانين وحده لن يكفي لحل النزاع السياسي القائم. واتخذ كل من أراغونيس وزعيم حزب اليسار الجمهوري لكتالونيا أوريول جونكيراس الذي يقضي أطول عقوبة بالسجن من بين زملائه الانفصاليين منتهيا 13 عاما، خطوة باتجاه سانشيز للثاني بنفسيهما عن مسار القرارات الأحادية.

مدرّب - تجازف الحكومة الإسبانية عبر العفو عن انفصاليين كتالونيين سجنوا على خلفية محاولة الاستقلال عام 2017، في خطوة من شأنها أن تخفف التوتر لكنها لن تحل الأزمة.

وأعلن رئيس الوزراء بيدرو سانشيز الثلاثاء رسميا العفو عن المدانين في برشلونة، لكن مدريد لم تذهب إلى حد إصدار عفو يشمل الأشخاص الذين لم يحاكموا على خلفية محاولة الاستقلال. وقال خبير السياسة في جامعة كارلوس الثالث في مدريد لويس أوريول إن "قرارات الصفا ستساعد على تخفيف التوتر بين الحكومة الكتالونية ومدريد وتسهيل المفاوضات، لكن من الصعب أن يؤدي ذلك إلى اتفاق بين الطرفين". وتابع "لا يزال ذلك بعيدا".

والقادة الانفصاليون هم أعضاء سابقون في الحكومة الإقليمية التي ترأسها كارليس بوجيمون أو قياديو منظمات انفصالية وبينهم أيضا الرئيسة السابقة للبرلمان الإقليمي، وقد ادِينوا في أكتوبر 2019 بالعصيان وصدرت بحقهم أحكام بالسجن تراوحت بين 9 و13 عاما لدورهم في محاولة انفصال كتالونيا في 2017. وحكم على ثلاثة آخرين بدفع غرامات.

وشكلت محاولة انفصال هذا الإقليم الغني في شمال شرق إسبانيا في أكتوبر 2017 إحدى أسوأ الأزمات السياسية التي شهدتها إسبانيا منذ سقوط دكتاتورية فرانكو في 1975.

ورغم صدور قرار قضائي بحظره، فقد أصرت الحكومة الإقليمية برئاسة بوجيمون على إجراء استفتاء حول تقرير المصير تخللته أعمال عنف من جانب الشرطة.

وبعد بضعة أسابيع، أعلن برلمان كتالونيا أحاديا استقلال الإقليم. وردت الحكومة الإسبانية المحافظة يومها بإقالة الحكومة الإقليمية ووضع المنطقة تحت الوصاية.

وتشير الخبيرة السياسية في جامعة سرقسطة كريستينا مونج إلى أن "قرارات الصفا رمزية في جوهرها". وتابعت "إنها وسيلة من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات مع دليل على حسن النية وإعادة تموضع النزاع أيضا في الفضاء السياسي".

ومنذ وصول ائتلاف سانشيز اليساري إلى السلطة في يناير 2020، اعتمد جزئيا على دعم "حزب اليسار الجمهوري لكتالونيا" الانفصالي، الذي طالب بدوره بإجراء محادثات لحل النزاع بشأن الانفصال. لكن لم يلتق الطرفان إلا

مكافحة الإرهاب داخل الولايات المتحدة تتطلب معالجة الولاآت السياسية

غالبا ما يتم توجيهها من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي، والتي يمكن أن تمزق الأميركيين وتؤدي إلى لجوء البعض إلى العنف".

وتنص الوثيقة على أن هذا يتطلب "تسريع العمل للتعامل مع بيئة المعلومات التي تتحدى الخطاب الديمقراطي الصحي"، بما في ذلك "إيجاد سبل لمواجهة تأثير نظريات المؤامرة الخطيرة التي يمكن أن توفر بوابة للعنف الإرهابي". وهناك حاجة إلى برامج وسياسات لتعزيز المشارة المدنية والتشجيع على التزام مشترك بالديمقراطية الأميركية".

ومن الطرق الصريحة لوصف المشكلة أن قسما كبيرا من السكان، الذين تنحرف تصوراتهم بالتضليل وولاآتهم التي تشوشها القبلية الحزبية، لا يشتركون في الالتزام بالديمقراطية. وبعض هذه الفئات الفرعية من السكان ستلجأ إلى الإرهاب وهذا ما حدث في مبنى الكابيتول في 6 يناير. وبغض النظر عن حجم العمل في مجال مكافحة الإرهاب الذي يتم من خلال فرق العمل المشتركة بين الوكالات، وتبادل المعلومات، فإن مشكلة الإرهاب باجندات الاقتصاد الديمقراطي أكثر من علاقتها بمكافحة الإرهاب الداخلي. لكن الوثيقة تتخذ بشكل صحيح نظرة أوسع للمشكلة الأساسية عندما تحدد كاولوية "تعزيز الثقة في الحكومة ومعالجة الاستقطاب الشديد، الذي تغذيه أزمة التضليل والمعلومات المضللة التي

العنصرية أو الإثنية" و"المتطرفين العنيفين من الميليشيات" يشكلون أكثر التهديدات فتكا.

المتطرفون العنيفون ذوو الدوافع العنصرية والمتطرفون العنيفون من الميليشيات يشكلون أكثر التهديدات فتكا

والإلى جانب سردها الكثير عن الحاجة إلى مكافحة العنصرية، تتحدث وثيقة الاستراتيجية عن أشياء مثل كيف حاولت الإدارة تحسين الظروف الأساسية من خلال العمل "لتقديم الإغاثة المالية الفورية للملايين من الأميركيين، وبالتالي المساهمة في انتعاش اقتصادي عامل يمكن أن يواجه التفتك الاقتصادي وحتى اليأس الذي يشعر به الكثيرون". ومن السهل أن نرى كيف سيرفض المعارضون السياسيون للإدارة الأميركية مثل هذه الإنشارات باعتبارها تتعلق باجندات الاقتصاد الديمقراطي أكثر من علاقتها بمكافحة الإرهاب الداخلي. لكن الوثيقة تتخذ بشكل صحيح نظرة أوسع للمشكلة الأساسية عندما تحدد كاولوية "تعزيز الثقة في الحكومة ومعالجة الاستقطاب الشديد، الذي تغذيه أزمة التضليل والمعلومات المضللة التي

وأما الجزء الأهم من وثيقة الاستراتيجية، والذي يحدد أهم المشاكل الأساسية التي تتحدى الحلول السهلة التحديد، فهو يتعلق بـ"الركيزة" الرابعة والأخيرة للاستراتيجية، التي تسمى "مواجهة المشاركين في الإرهاب المحلي على المدى الطويل".

وكما هو الحال مع الإرهاب الأجنبي، فإن الظروف السياسية والاجتماعية التي تحيط بالمتطرفين المحليين تحدد في نهاية المطاف أكثر من أي شيء آخر ما إذا كانوا سيمتدحون خطوة جزئية بالجوء إلى العنف الإرهابي. ولكن في المجال الداخلي، تدخل معالجة هذه القضايا على الفور في السياسة الداخلية حيث هناك افتقار للتوافق.

وعلى الرغم من أن واضعي الوثيقة يعودون إلى الوراء لتذكير الأشخاص بأن الإرهاب ليس حكرا على أي أيديولوجية أو قناعة سياسية، انطوى معظم الإرهاب المحلي في العقود الأخيرة على التطرف اليميني، والجهود المبذولة بشأن الحق في إظهار أنشطة انتفا (حركة محتجين بسارية معارضة للفاشية والنازية) ومناهضة للرأسمالية والنيلولبرالية واليمين المتطرف) أو حياة السود مهمة، لا تدحض هذه الحقيقة الإحصائية.

ويؤكد بولار أن الاعتراف بهذه الحقائق أمر أساسي لنهج مستنير لمكافحة الإرهاب المحلي. وتمشيا مع هذه الحقائق، تقدر دوائر الاستخبارات بان "المتطرفين العنيفين ذوي الدوافع

الإرهاب هي أساسا مسألة مطاردة الجهاديين الأجانب. فمذاك كانت الوفيات داخل الولايات المتحدة على أيدي منظمات جهادية أجنبية شبه معدومة.

وتسرد وثيقة الاستراتيجية بعض المواضيع التي كانت مألوفة بالفعل من الخطاب حول مكافحة الإرهاب الأجنبي، مثل تلك المواضيع المفضلة القديمة بأنه ينبغي على الوكالات الحكومية تبادل المعلومات مع بعضها البعض بحرية أكبر. كما تقدم بعض الأفكار الجديدة، مثل ملاحظة أنه من خلال الاهتمام بالروابط العابرة للحدود الوطنية للمتطرفين المحليين، تصبح بعض الأدوات القانونية والتحقيقية التي تنطبق فقط على الأهداف الأجنبية متاحة ولكن لا يمكن استخدامها ضد الإرهابيين المحليين.

ويرى بيلار أن الوثيقة تحدد على نحو صحيح العديد من القيود والمفاضلات المتصلة في أي جهد لمكافحة الإرهاب المحلي. وفي هذا الصدد، فإنها أفضل في تحديد المشاكل التي ينطوي عليها الأمر من التوصل إلى حلول ذكية لتلك المشاكل. وعلى سبيل المثال، تشير الوثيقة إلى أنه "من المؤكد استمرار توافر مواد التجنيد المحلية على الإنترنت على مستوى معين". وكل ما يمكن أن تقدمه ردا على ذلك هو "أننا نسعى لإيجاد طرق مبتكرة لتعزيز المعرفة الرقمية، بما في ذلك المواد التعليمية والموارد التفاعلية عبر الإنترنت مثل الألعاب عبر الإنترنت المعززة للمهارات".

مكافحة الإرهاب الداخلي، وهي أول وثيقة أميركية من نوعها حول هذا الموضوع. وأضاف أنه على غرار معظم الوثائق "الاستراتيجية" حول مواضيع أخرى تصدرها أي إدارة، فإنها ليست إستراتيجية حقيقية تشكل القرارات العملية داخل الحكومة أكثر مما هي بيان عام للأهداف والمبادئ. ومع ذلك، فهذا تأكيد رسمي مرحب به لواقع المصدر الذي تأتي منه معظم التهديدات الإرهابية ضد الولايات المتحدة اليوم.

ويختلف ذلك الواقع عن التصور الشائع، الذي ساد خلال العقدين الماضيين منذ هجمات 11 سبتمبر، بأن مكافحة



الميليشيات المسلحة تترنص بالديمقراطية الأميركية